

أَقْلَامُ الْعَصِيْبِيْنَ

٢

قَلَمٌ فِي  
تَعْظِيمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
بِعَمَلِ الْمَوْلِدِ



لَنَا الْأَقْلَامُ تَعَلُّوْ فِي بَهَاءِ بِهَا بُدِي الْمَعَارِفِ نَاصِحِينَا  
وَيَكْفِينَا بِأَنَّا بَعْدَ مَوْتِ سَيَبَقِي الرُّسْمُ يَهْدِي الْعَالَمِينَا

# مُحْفُوظٌ كُلُّ حَقْوُقٍ

لَا يَسْمَعُ بِطَبَعِهِ لِأَغْرَاضِ التِّجَارِيَّةِ  
أَوْ تَرْجُمَتِهِ أَوْ افْتِصَارِهِ دُونَ مُوَافَقَةِ فَطِيئَةِ

للإعلام بخطأ طباعي أو الاستدراك أو إبداء رأي؛

يُرْجَى المراسلة على البريد الآتي : [aqlamosaimi@gmail.com](mailto:aqlamosaimi@gmail.com)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ تَعْظِيمَ النَّبِيِّ ﷺ وَإِجْلَالَه من أعمال المؤمنين المأمور  
بِها المحبوبة لله عزَّوَجَلَّ، وهي من علامات إيمانهم وأسباب  
فلاحهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ  
الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ  
بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ  
عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ  
عَلَيْهِمْ فَاَلَّذِينَ ءَامَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي  
أُنزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وقال: ﴿ إِنَّا  
أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾ \* لِيُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ  
وَيُعَزِّرُوهُ وَيُوقِّرُوهُ وَيُذَكِّرُوهُ بُكْرَةً وَأَكْبَرًا ﴾ [الفتح: ٨، ٩].

وأنواع ما يُعظَّم به النبي ﷺ كثيرة؛ كمحبته، والإيمان به،  
وإتباعه، وطاعته، والصلاة والسلام عليه عند ذكره.

وطريق معرفتها هو النقل المحض ممَّا ورد في كلام الله  
وكلامه ﷺ؛ لأنَّ تعظيمه عبادةٌ، والعبادات موقوفة على ورود  
الدليل بها؛ فإنَّ الخلق لا يستقلُّون بمعرفتها دون بيانٍ من الله

الَّذِي أَمَرُوا بِعِبَادَتِهِ، أَوْ مِنْ رَسُولِهِ ﷺ الْمُبَلَّغِ عَنِ الْمَعْبُودِ، وَمِنْ هَذَا الْجِنْسِ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنْ أَنْوَاعِ تَعْظِيمِهِ ﷺ، فَإِنَّهُ لَمَّا وَرَدَتْ الْأَدَلَّةُ بِهَا، صَارَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَشْرُوعًا مَأْمُورًا بِهِ؛ تَارَةً أَمْرَ فَرْضٍ وَإِيجَابٍ، وَتَارَةً أَمْرَ نَفْلِ وَاسْتِحْبَابٍ.

وَإِذَا قَصِدُ أَحَدٍ إِلَى تَعْظِيمِ النَّبِيِّ ﷺ بِشَيْءٍ، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَا يَعْظُمُهُ بِهِ وَارِدًا مَنْقُولًا، وَإِلَّا كَانَ مَا أَرَادَهُ مَذْمُومًا مِنْهَا عَنْهُ، إِذْ كَيْفَ يَعْظُمُهُ بِمَا لَا يَتَحَقَّقُ كَوْنُهُ تَعْظِيمًا؟!

وَلَا تَكْفِي إِرَادَةُ تَعْظِيمِهِ ﷺ فِي تَصْحِيحِ عَمَلِهِ، فَإِنَّهُ ﷺ أَنْكَرَ عَلَيَّ مِنْ قَالَ: (مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ)، أَوْ جَعَلَ قَبْرَهُ عِيدًا، أَوْ أَطْرَاهُ كِاطْرَاءَ النَّصَارَى عَيْسَى ابْنَ مَرْيَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، مَعَ كَوْنِ مَنْ يَفْعَلُ شَيْئًا مِمَّا ذُكِرَ إِنَّمَا يَرِيدُ بِهِ تَعْظِيمَهُ ﷺ.

فَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَكَلَّمَهُ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ، فَقَالَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ عَدْلًا؟! قُلْ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١).

(١) في «الكبرى»، في (٨١) ك: عمل اليوم والليلة، (٢٣٣) ب: النهي أن يُقال:

ما شاء الله وشاء فلان، رقم ١٠٨٢٥.

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا، وَلَا تَجْعَلُوا قُبُورًا عِيدًا، وَصَلُّوا عَلَيَّ؛ فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي حَيْثُ كُنْتُمْ». رواه أبو داود<sup>(١)</sup>.

وعن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُهُ؛ فَقُولُوا: عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ». رواه البخاري<sup>(٢)</sup>.

وفهم عنه أصحابه رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ هذا الأصل في صفة تعظيمه ﷺ، وأخذه عنهم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم من القرون الفاضلة، فلم يكونوا يعظمونه إلا بما ورد شرعًا، ويعيرون من عظمه ﷺ بغيره.

فعن أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كَانَ إِذَا قُحِطُوا اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمَطَّلِبِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ

(١) في (٥) ك: المناسك، (٩٦) ب: زيارة القبور، رقم ٢٠٤٢.

(٢) في (٦٠) ك: أحاديث الأنبياء، (٤٧) ب: ﴿وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَدَتْ

مِنْ أَهْلِهَا﴾ [مريم: ١٦]، رقم ٣٤٤٥.

نبيِّنا فاسقنا»، قال: فيُسَقون. رواه البخاريُّ<sup>(١)</sup>.

فكانوا يتوسَّلون في حياته ﷺ بدعائه، يطلبون منه أن يدعو لهم - في الاستسقاء وغيره -، وهم يؤمِّنون على دعائه، أمَّا بعد وفاته فلم يكونوا يفعلونه، وعدَّلوا عنه إلى طلب الدُّعاء من صالحهم؛ كاستسقائهم بدعاء العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه؛ لمنزلته في الإسلام وكبر سنِّه وقرابته من رسول الله ﷺ، ولو كان طلب الدُّعاء منه ﷺ حيًّا وميتًا سواء؛ لَمَا عدَّلوا عنه إلى غيره ممَّن هو دونه في رتبته.

وعن نافع - مولى ابن عمر - أن رجلاً عطس إلى جنب ابن عمر رضي الله عنهما، فقال: الحمد لله، والسَّلام على رسول الله، قال ابن عمر: «وأنا أقول: الحمد لله، والسَّلام على رسول الله، وليس هكذا علِّمنا رسول الله ﷺ، علِّمنا أن نقول: الحمد لله على كلِّ حالٍ». رواه الترمذيُّ<sup>(٢)</sup>.

والسَّلام على رسول الله ﷺ من تعظيمه؛ إلا أن الرَّجل قاله

(١) في (١٥) ك: أحاديث الاستسقاء، (٣) ب: سؤال النَّاس الإمام الاستسقاء

إذا قحطوا، رقم ١٠١٠.

(٢) في (٤١) أبواب الآداب، (٢) ب: ما يقول العاطس إذا عطس، رقم ٢٧٣٨.

في غير موضعه؛ فلا يُشْرَع للعاطس إلا حمدُه ربّه، كما علّمنا رسول الله ﷺ، فأنكره عليه ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، ولا يقول من له عقل: إن ابن عمر ينكر تعظيم النبي ﷺ، أو ينكر السّلام عليه عند ذكره!

وإن ممّا أحدثه بعض النّاس بعد القرون الثلاثة الفاضلة من تعظيمه ﷺ: عمل مولدٍ له، وهم يريدون به أعمالاً صالحةً يجتمعون عليها في يوم ولادته ﷺ؛ كقراءة سيرته وذكر شمائله والصّلاة والسّلام عليه، ويُظهرون فرحهم بإطعام الطّعام ورفع الأعلام، وقد يقع في بعض الموالد أنواعٌ من الحرام؛ من الشّرك في الاستغاثة ودعاء الموتى، وما دون ذلك من الفجور والفسق، هذا أصل عمل المولد وما اكتنفه من المحرّمات؛ وهي عادة المحدثات، فإنّها تكون فتراً ثمّ تكون شبراً، ولا يزال يزيد فيها الخلقُ أموراً لم تكن معها أوّل حدوثها.

ومراد هؤلاء أن يعظّموا النبي ﷺ بعمل مولدٍ له، ومن شرط تعظيمه ﷺ - كما تقدّم - أن يكون بما ورد، وهذا شيءٌ لم يرد فيه دليلٌ من القرآن والسّنة، ولا فعله النبي ﷺ، ولا أصحابه رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، ولا تابعوهم، ولا تابعو تابعيهم، لا يرتاب في هذا من



عرف المنقولات، وميز المرويَّات، ولو تطلَّب أحدٌ أن يأتي فيه بشيءٍ مروياً عنهم لم يقدر.

ومعرفة رتبة عمل المولد الحُكْمِيَّة شرعاً متوقِّفةً على  
مقدِّمتين:

المقدِّمة الأولى: أنَّ عمل مولدٍ للنبيِّ ﷺ محدثٌ، فلا تجد له ذكراً في القرآن ولا في السُّنَّة، ولا فعله الصَّحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ في دار هجرته، ولا في غيرها؛ مع شدَّة محبتهم له، وتمام معرفتهم بحقه، وقيامهم به، ولا فعله أصحابهم من التَّابعين، ولا أصحاب أصحابهم من أتباع التَّابعين؛ ذكر هذا جماعةٌ؛ منهم ابن تيمية في «اقتضاء الصَّراط المستقيم»<sup>(١)</sup>، وابن حجرٍ في بعض أجوبته<sup>(٢)</sup>، والسَّخاوي في «الأجوبة المرضية»<sup>(٣)</sup>.

فمضت القرون الثلاثة الفاضلة كلُّها ولم يكن أحدٌ منهم يعمل مولداً له ﷺ، فلم يُعرَف في تلك القرون التي هي أكمل

(١) ١٢٣/٢.

(٢) «الحاوي للفتاوي» ١/ ١٨٨.

(٣) ١١١٦/٣.

ديناً، وأصدقُ أتباعاً للنبيِّ ﷺ، وأشدُّ له ﷺ تعظيماً.

والمُحدَث لا يُقبلُ فيما سبيله التَّوقيفُ على وروده في القرآن والسُّنَّة، ومنه تعظيمه ﷺ - كما سبق بيانه -، فلو كان تعظيمه يحصل بعمل المولد لبيِّن لنا بياناً تامّاً، ولو فهمه من الأدلَّة من تقدُّمنا من القرون الفاضلة لسبقونا إليه؛ إذ كان الدَّاعي - وهو تعظيم النبيِّ ﷺ - موجوداً، مع انتفاء المانع منه.

وقد حذرت الشريعة من المحدثات في الدين ممَّا يتَّخذه النَّاسُ ديناً يتعبَّدون به فيجعلونه قرْبَةً يبتغون أجرها، وجعلتها بدعاً؛ فقال النبيُّ ﷺ: «خَيْرُ الْهُدَى هُدَى مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا». رواه مسلم<sup>(١)</sup>، وقال ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ». رواه أصحاب السنن إلاَّ النسائي<sup>(٢)</sup>.

والمحدثات المذمومة هي ما يُجعل من الدين، ويُعبَد به

(١) في (٧) ك: الجمعة، (١٣) ب: باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم ٤٣.

(٢) أخرجه الترمذي في (٣٩) أبواب العلم، (١٦) ب: ما جاء في الأخذ بالسُّنَّة واجتناب البدع، رقم ٢٦٧٦، وأبو داود في (٣٩) ك: السُّنَّة، (٦) ب: في لزوم السُّنَّة، رقم ٤٦٠٧، وابن ماجه في (١) أبواب اتِّباع السُّنَّة، (٧) ب: اجتناب البدع والجدل، رقم ٤٦.

ربُّ العالمين، لا ما تعلق بأُمور الدُّنيا ومَعاش أهلها فيها، وقد  
حكَم النَّبِيُّ ﷺ عليها بأنَّها شرُّ الأُمور؛ فقال: «شَرُّ الأُمُورِ  
مُحَدَّثَاتُهَا»، وأمر باجتنابها؛ فقال: «إِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الأُمُورِ»،  
وجعلها بدعًا؛ فقال: «فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ».

وممَّا لا ينقضِي منه العَجَب أن يكون مُحدثو المولد قومًا  
كفرةً، وهم العبيديُّون - من الإسماعيليَّة الباطنيِّين - المُتسمُّون  
بـ (الفاطميِّين) كذبًا وزورًا، اللّذين حكموا مصر وغيرها في القرن  
الرَّابع وقرنًا ونصفًا بعده تقريبًا، وكانوا يُظهرون الإسلام ويبطنون  
الكفر، وقد نقل القاضي عياض المالكي - وهو ممَّن عاصر  
دولتهم - الإجماع على كفرهم في كتاب «الشِّفا بتعريف حقوق  
المصطفى»<sup>(١)</sup>، وذكر طرفًا من عقائدهم الضَّالَّة، وكتابه له تعلقٌ  
بما أحدثوا من عمل المولد، ولم يذكره في حقوق النَّبِيِّ ﷺ.

(١) انظر من الكتاب المذكور: (فصلٌ في بيان ما هو من المقالات كفرٌ، وما  
يُتوقَّف أو يُختلف فيه، وما ليس بكفرٍ)، ص ٨٤٦ - ٨٥٤، فقد ذكر كثيرًا من  
عقائدهم، ونقل الإجماع على التَّكفير بها، وفي كتابه الآخر «ترتيب المدارك»  
٢٧٧/٧ ذكرُ شيءٍ يتعلَّق بذلك، ونقل الإجماع على كفرهم أيضًا ابن تيميَّة في «الرَّدُّ  
على المنطقيِّين» ص ١٨٠.

فأولئك العبيدُيون لم يكونوا سلفاً صالحاً، وخالفوا سلفنا  
الصَّالح فيما أحدثوه، وقد أرادوا بعمل المولد النبويّ - وغيره  
من الموالد التي أحدثوها - إظهار محبة النبيّ ﷺ ومحبة أهل  
بيته، ليغترّ بهم الناس، ولا يُعرف عن أحدٍ من علماء مصر - ولا  
غيرها من أقطار الإسلام - في زمن العبيديين أنّهم أباحوا عمل  
المولد لما ابتدأوه، فضلاً عن مدحه والثناء عليه وجعله مستحباً.  
المقدمة الثانية: أنّ البدع المحدثه محرّمة؛ لأنّها ضلالة؛  
قال النبيّ ﷺ - في الحديثين المتقدمين - : «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»<sup>(١)</sup>؛  
فكلُّ ما أُحدث في الدّين من البدع فإنّه ضلالةٌ عمياء، ومن  
ارتكس في ظلمات الضلال خسر ولم يكن من المهتدين، وله  
عذابٌ أليم؛ كما قال الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالََةَ  
بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَتْ بِجَنَّتِهِمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ \* [البقرة: ١٦]،  
وقال: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالََةَ بِالْهُدَىٰ وَالْعَذَابَ  
بِالْمَغْفِرَةِ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ \* [البقرة: ١٧٥]، وقال: ﴿قُلْ  
مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا

(١) تقدّم تخريجهما ص ٧.

الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَعُفُ  
جُنْدًا \* [مريم: ٧٥].

والبدع مردودةٌ لا تُقبل من أهلها، فلا يُؤجرون عليها؛ ولو  
كانت نيّتهم حسنةً فيها؛ كما قال النبي ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا  
هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ؛ فَهُوَ رَدٌّ». متفقٌ عليه (١).

فإذا كان عمل المولد بدعةً أحدثت في زمنٍ متأخرٍ عن  
قرون الأئمة الفاضلة، والبدع كلها محرمةٌ مردودةٌ في دين الإسلام  
الذي جاء به النبي ﷺ؛ فعمل المولد له ﷺ محرّمٌ، وليس من  
تعظيمه، ولم يُعظّمه به أبو بكرٍ ولا عمرٌ ولا عثمانٌ ولا عليٌّ، ولا  
بقية أصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ، ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾،  
ولا سعيد بن المسيّب، ولا الحسن البصريُّ، ولا أبو مسلمٍ  
الخولانيُّ، ولا أويس القرنيُّ، ولا بقية التابعين، ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً  
لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾، ولا أتباعهم كافةً، ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ

(١) أخرجه البخاريُّ في (٥٣) ك: الصُّلح، (٥) ب: إذا اصطلحوا على صلح  
جورٍ فالصلح مردودٌ، رقم ٢٥٥٠، ومسلمٌ في (٣٠) ك: الأفضية، (٨) ب: نقض  
الأحكام الباطلة، وردّ محدثات الأمور، رقم ١٧، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا،  
واللفظ للبخاريِّ.

يَعْلَمُونَ ﴿١﴾، ولا الأئمة الأربعة: أبو حنيفة، ومالك، والشافعي،  
وأحمد، ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾، ولا أئمة  
القرء المشهورون: نافع، وبقية العشرة، ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً  
لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ﴾، ولا أئمة الحديث: البخاري، ومسلم،  
وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً  
لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾، فأين هؤلاء وغيرهم من هذا التعظيم؟ أجهلوه أم  
كانوا مقصرين؛ ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ﴾.

ومن أحب النبي ﷺ لم يعدل عن أتباعه في ترك البدع إلى  
فعلها، فالمحب الصادق كامل الاتباع له، وقد قال الله تعالى: ﴿قُلْ  
إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ  
رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١]، وقال هو ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي». رواه  
أصحاب السنن إلا النسائي<sup>(١)</sup>، ومن سنته ﷺ: اجتناب البدع  
والحذر منها والتباعد عنها؛ لأنها تغضب الرب فليست من دينه،  
وهي افتراء عليه، وطغيان يتجاوز به العبد حده؛ قال الله تعالى:  
﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَاهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذَلَّةٌ فِي

(١) تقدّم تخريجه ص ٧.

الْحَيَوَةُ الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ \* ﴿ [الأعراف: ١٥٢]، وقال:  
﴿ كَلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَنْ  
يَحِلِّ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى \* ﴿ [طه: ٨١]، والبدعة افتراءٌ على الله،  
فإنه لم يشرعها، وهي طغيانٌ بمجاوزة العبد ما جعل الله له من  
دينٍ يعبدُه به، فهي مغضوبٌ عليها، ولا يقع تعظيم النَّبِيِّ ﷺ بما  
يُغْضِبُ الرَّبَّ.

ولو رُزِقَ هؤلاء قلبًا سليمًا وفهمًا قويًّا؛ لأدركوا أنَّ حقيقة  
ما ابتدَعوه قد حُجِّجَ في النَّبِيِّ ﷺ؛ بأنَّه قَصَّرَ في تبليغِ الدِّينِ، وترك بعده  
مجالًا للمستدرِّكين!

قال الإمام مالك: «من ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة؛  
فقد زعم أنَّ محمَّدًا ﷺ خان الرِّسالة؛ لأنَّ الله يقول: ﴿ الْيَوْمَ  
أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [المائدة: ٣]، فما لم يكن يومئذ دينًا فلا يكون  
اليوم دينًا» (١).

والواجب على كلِّ مؤمنٍ أن يُعْظِمَ النَّبِيَّ ﷺ بالمأذون به  
شرعًا، ممَّا جاء في القرآن والسُّنَّة، وأن يجتهد فيه، فمَنْ عمل

(١) «الاعتصام» للشَّاطِبيِّ ١/ ٦٦.

بالمشروع لم يحتج إلى الممنوع؛ بل نفر منه وتجاواه، ومن  
توفيق الله للعبد أن يوفقه إلى إحياء السنن وإماتة البدع.

وقد أحسن في قوله من قال:

وَخَيْرُ الْأُمُورِ السَّالِفَاتُ عَلَى الْهُدَى

وَشَرُّ الْأُمُورِ الْمُحَدَّثَاتُ الْبَدَائِعُ<sup>(١)</sup>

تَرَجَّمَهُ اللهُ

وَكَتَبَهُ صَاحِبُ بَيْتِ عَبْدِ اللهِ بِحَمْدِ الْعِصْمِيِّ

نُشِرَ يَوْمَ الْخَمِيسِ

الثَّالِثِ مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَأَرْبَعَمِائَةٍ وَأَلْفِ

---

(١) نسبه ابن الوزير إلى ابن حزم الأندلسي، انظر: «الروض الباسم» ١ / ١٠،

و«العواصم والقواصم» ٢ / ١٥.